

الفصل الثاني

نشكر الباحث على الجهد المبذول في هذا الفصل، سواء في تنوع المصادر أو في تتبع الإطار القانوني المقارن في مجال حماية الملكية الفكرية، خصوصاً في ظل التطورات المتسارعة في البيئة الرقمية.

وقد برز حرص الباحث على عرض الجوانب التاريخية والتشريعية بشكل واضح، مما يظهر اطلاعه الواسع على خلفيات الموضوع.

وتهدف الملاحظات الآتية إلى دعم هذا الجهد، وتقديم توصيات تطويرية تساهم في تعزيز الجانب التحليلي والربط القانوني.

صفحة 2

- خطأ لغوي في عبارة "فقامت بين التشريعات"، والمفترض أنها "فقامت بسن التشريعات"

صفحة 3

- خطأ في العنوان فالمفترض أنه المبحث الأول وليس المبحث الثاني.

صفحة 4

- التاريخ الصحيح لاتفاقية برن هو 1886 وليس 1986.
- نص المادة الأولى من اتفاقية برن يمكن اقتباسه وتوثيق ذلك بشكل مباشر أو تلخيصه بدقة.
- عبارة "وقد أقرت في نصوص المواد إلى حماية حقوق المؤلف سواء الأدبية أو الفنية أو الصناعية"، يلزم ضبطها، وذلك لأن الحقوق الأدبية والفنية تندرج ضمن حقوق المؤلف، أما الحقوق الصناعية فتدخل ضمن فرع مختلف من الملكية الفكرية، وتشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية وغيرها، ولا تندرج ضمن حقوق المؤلف؛ لذا فإن الجمع بينها في هذا السياق يؤدي إلى خلط قانوني بين نوعين مختلفين من الحماية.

الصفحات من 4 إلى 13

- العرض في هذه الصفحات منظم ويظهر اطلاعاً جيداً بالاتفاقيات الدولية، لكن يوصى بالألا يقتصر الباحث على السرد أو التلخيص، بل يفضل تعزيز الطرح بتحليل قانوني يوضح أبعاد النصوص

وأثرها العملي، وبيان مدى ارتباطها بمشكلة البحث، خاصة في ضوء التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية، وذلك لبيان الرأي الشخصي للباحث وبصمته في الرسالة.

صفحة 9، 10

- يفضل التمييز بين "معاهدة الويبو لحق المؤلف" (WIPO Copyright Treaty) و"معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (WIPO Performances and Phonograms Treaty)"، من حيث النطاق والمجال القانوني لكل منهما، لما لذلك من أهمية في تدقيق الإطار الدولي لحماية الحقوق في البيئة الرقمية.

صفحة 12

- الفقرة الثانية التي تصف مزايا نظام مدريد يغيب عنها التحليل القانوني، فيفضل أن يوضح الباحث كيف يسهم هذا النظام في حماية العلامات التجارية دولياً، خصوصاً في ظل التحديات الرقمية مثل التجارة الإلكترونية والعلامات على المنصات الرقمية.
- الفقرة التي تبدأ بـ "أما فيما يتعلق بالعلامات التجارية غير التقليدية"...، هذا موضوع متخصص وهام، ولكن لا يوجد تعليق أو تحليل قانوني حول مدى كفاية الاتفاقية لحماية هذا النوع من العلامات.

صفحة 14

- الباحث يذكر أن "المصنفات تشكل الهوية الوطنية"، وهي ملاحظة قيمة، لكن يحتاج أن يدعمها بمرجع قانوني أو وثيقة دولية أو تقرير دولي يؤكد على العلاقة بين المصنفات والهوية.

صفحة 15

- فقرة "تعد الانتهاكات الرقمية من الظواهر المستحدثة"... تحتاج تعليق قانوني من الباحث حول كيفية إثبات هذه الانتهاكات قانونياً أو قضائياً.
- الفقرة التي تصف خصائص الجريمة الرقمية ممتازة، ويستحسن أن يربطها الباحث مباشرة بصعوبة حماية الملكية الفكرية الرقمية تحديداً، لا الاكتفاء بعرض خصائص عامة.

صفحة 17

- الفقرة الأخيرة تعد خاتمة جيدة للمطلب، لكن نوصي بأن يضيف الباحث رأياً أو خلاصة تحليلية.

صفحة 19

- جيد أن الباحث استعرض المراسيم الملكية وتعديلات النظام، لكن ينبغي ذكر اسم النظام بشكل دقيق كامل عند أول ورود له، مثال: نظام حماية حقوق المؤلف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم.....

صفحة 21

- الباحث قدم عرضاً مناسباً للنظام، لكنه اقتصر على الشرح الفني لتعريف التصميم التخطيطي، وكان من المهم بيان الجانب القانوني للحماية مثل: شروط منح البراءة، وأثرها القانوني، ونطاق الحماية.

صفحة 24

- نوصي بضرورة توضيح العلاقة بين العلامة التجارية والملكية الفكرية الرقمية والتركيز على هذه الجزئية، لأن الموضوع جوهري.

صفحة 25

- عرض المادة الرابعة من تنظيم الهيئة جيد، لكنه سردي، ويحتاج شرح ما يترتب على طريقة التعيين من حيث الاستقلالية والفعالية، وما إذا كان وجود أعضاء من القطاع الخاص قد يثير تضارب مصالح.

الصفحات من 26 إلى 36

- العرض منظم ومرتب وواضح وجيد، لكن رغم غزارة المادة التاريخية المعروضة، إلا أن هذه الصفحات تحليلاً قانونياً إضافياً يربط بين التطور التاريخي للأنظمة وبين تحديات البيئة الرقمية المعاصرة فيلزم تعزيز التحليل بدلاً من الاكتفاء بالسرد.

ملاحظات عامة على التوثيق

- توجد إحالات جيدة إلى مصادر حديثة (2024-2025)، وهذا يدعم حداثة الدراسة.
- يوجد تفاوت أحياناً بين نمط التوثيق في الهوامش، فبعض المراجع تذكر كاملة، وأخرى مختصرة.
- من المهم استيفاء بيانات النشر للمصادر الإلكترونية، كاسم الموقع، وتاريخ النشر أو آخر زيارة.

في الختام، نشني على الجهد المبذول في إعداد هذا الفصل، والحرص الواضح على تنوع المراجع، واستعراض الأطر القانونية المقارنة، وهو ما يعكس جدية الباحث وتعمقه في الموضوع.

خالص الأمنيات بالتوفيق